العرب
الأربعاء 2021/11/03
السنة 44 العدد 12229

تصاعد الضغوط على المكون العسكري يدفع إلى تسوية سياسية في السودان

حمدوك متمسك بعودة حكومته والبرهان يرفض المحاصصة السياسية

مع تفاقم الضغوط الخارجية والداخلية على قائد الجيش السوداني عبدالفتاح البرهان، يرجح محللون أن يتوصل الفرقاء في الخرطوم إلى تسوية وشيكة تنهي الأزمة وتجنب البلاد فوضى لا يمكن التكهن بتداعياتها.

هامش المناورة يضيق على البرهان

الخرطوم – يواصل وسطاء دوليون ومحليون مساعيهم لتقريب وجهات النظر بين رئيس الحكومة المعزول عبدالله حمدوك وقائد الجيش عبدالفتاح البرهان لتجاوز الأزمة في السودان، فيما تضغط الولايات المتحدة لعودة الحكم المدني واستكمال مسار الانتقال الديمقراطي.

وجدد مبعوث الولايات المتحدة الخاص لمنطقة القرن الأفريقي الثلاثاء دعوة واشنطن لقائد الجيش السوداني لإعادة الحكومة وإطلاق سراح جميع المدنيين المحتجزين في إطار الانقلاب العسكري.

وقال جيفري فيلتمان للصحافيين إن كلا الجانبين المدني والعسكري أظهرا ضبطا للنفس في الاحتجاجات السبت الماضي، مما كان مؤشرا على أن الجانبين يدركان أنهما بحاجة إلى العمل معا لإيجاد طريقة للعودة إلى مرحلة انتقالية تشمل كلا من العسكريين والمدنيين.

ويأتي ذلك في وقت أعلن مبعوث الأمم المتحدة في الخرطوم فولكر بيرتيس الاثنين أنه من المتوقع أن تحقق جهود الوساطة المحلية والدولية الرامية لحل الأزمة السياسية في البلاد المرجو منها خلال الأيام المقبلة.

ويدور الخلاف الآن بشأن تركيبة الحكومة السودانية، إذ يشترط حمدوك عودة حكومته إلى مباشرة مهامها وفق ما جاء في الوثيقة الدستورية، بينما يقترح البرهان، الذي يواجه ضغوطا متفاقمة، حكومة تكنوقراط بعيدا عن المحاصصة السياسية.

جيفري فيلتمان
ندعو لإعادة الحكومة وإطلاق سراح جميع المحتجزين

وأكّد حمدوك أن إطلاق سراح الوزراء المعتقلين وعودة حكومته لمباشرة عملها يشكّلان "مدخلا لحلّ الأزمة" الناجمة عن الانقلاب في السودان.

وقالت وزارة الإعلام في الحكومة السودانية المقالة، في بيان على صفحتها في فيسبوك الاثنين، إنّ حمدوك التقى في منزله سفراء دول ما يُسمّى "الترويكا" التي تضمّ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج، وتمسّك بشرعيّة حكومته والمؤسّسات الانتقاليّة، معتبرا أنّ "إطلاق سراح الوزراء ومزاولة مجلس الوزراء، بكامل عضويّته، لأعماله، هو مدخل لحلّ الأزمة".

وفي الخامس والعشرين من أكتوبر ألقت قوّة عسكريّة القبض على حمدوك وكثير من وزرائه قبل أن يعلن البرهان الأسبوع الماضي حلّ مؤسّسات الحكم الانتقالي التي شُكّلت بالشراكة بين الجيش والمدنيّين عقب إسقاط عمر البشير في 2019 إثر انتفاضة استمرّت خمسة أشهر. وأعيد حمدوك إلى منزله في اليوم التالي للانقلاب، لكنّه وضع قيد الإقامة الجبرية.

وشدّد حمدوك على أنّه "لن يكون طرفا في أيّ ترتيبات وفقا للقرارات الانقلابيّة الصادرة في الخامس والعشرين من أكتوبر"، قائلا إنّه "يجب إعادة الوضع إلى ما كان عليه" قبل هذا التاريخ. ووضعت القوى الداعمة للديمقراطية هذا المطلب كشرط مسبق لأي حوار.

ويشهد السودان منذ أكثر من أسبوع احتجاجات وتظاهرات رفضا لما يعتبره المعارضون "انقلابا عسكريا"، جراء إعلان الجيش حالة الطوارئ وحل مجلسي السيادة والوزراء وإعفاء الولاة واعتقال وزراء ومسؤولين وقيادات حزبية في البلاد.

وقبلها، كان السودان يعيش منذ الحادي والعشرين من أغسطس 2019 فترة انتقالية تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى مدنية وحركات مسلحة وقعت مع الحكومة اتفاق سلام في 2020.ويؤكد البرهان أنه أطاح بالحكومة لتجنب حرب أهلية بعد أن أجج سياسيون مدنيون العداء للقوات المسلحة. ويقول إنه لا يزال ملتزما بالتحول الديمقراطي بما في ذلك الانتخابات بحلول عام 2023 لكنه يفضل حكومة تستبعد السياسيين الحزبيين.

واستفاد البرهان من الخلافات بين الأطراف المدنية وغموض مواقفها، فهناك من يميل إلى الانتظار لمعرفة نتائج ما جرى، وهناك من يعتقد أن موقعه مع المؤسسة العسكرية يضمن له مزايا أكبر خاصة بعد أن خبر رغبة المكون المدني الشريك في الحكومة السابقة في السيطرة على السلطة.

وتشكل المعارضة الشعبية الكبيرة أكبر تحد للبرهان منذ إطاحته بالحكومة السودانية الاثنين الماضي واعتقاله ساسة بارزين.

ولمواجهة هذه الضغوط، اقترح البرهان تكوين حكومة تكنوقراط برئاسة حمدوك ووعد بعدم التدخل في تركيبتها، إلا أن حمدوك اشترط إطلاق سراح المعتقلين والعودة إلى اتفاق تقاسم السلطة الذي كان قائما قبل الانقلاب.

وكان ضغط المدنيين لتولي قيادة المرحلة الانتقالية من الجيش في الأشهر المقبلة، وهي مسألة لم يتفق عليها الجانبان، من بين مصادر التوتر العديدة بينهما.

ويعول الجيش السوداني على نجاح الوساطة التي تقودها رموز سياسية من أطراف متباينة يقودها الصحافي لمخوب محمد صالح، ومدير جامعة الأحفاد للبناء بأم درمان قاسم بدري، ورجل الأعمال أنيس حجار، في الضغط على حمدوك للقبول بتولي المنصب مجددا، بمشاركة أوسع للمكونات المدنية والشباب في هياكل الفترة المقبلة.

وقالت مصادر سودانية مطلعة لـ"العرب" إن الوساطة التي تتولاها سبع شخصيات عامة تتضمن تشكيل مجلس الدفاع العام برئاسة البرهان، وتعيين حمدوك رئيسا للحكومة مع وزراء تكنوقراط، إلى جانب تشكيل المجلس التشريعي بنسبة تمثيل تصل إلى 40 في المئة من الشباب، وتشكيل مجلس شيوخ ليكون بديلا لمجلس السيادة ويتكون من 100 شخصية سياسية ومدنية وعسكرية.

وأضافت المصادر ذاتها أن الأمور تتجه للتوصل إلى تسوية سياسية بما يضمن إرضاء المكون العسكري عبر إبعاد القوى الحزبية من العمل التنفيذي، والاستجابة لمطالب الشباب بتشكيل حكومة مدنية وإنهاء الإجراءات الاستثنائية المتبعة والإفراج عن المحبوسين وتشكيل حكومة بعيدة تماما عن أي توجهات للمكون العسكري.

وأدى الانقلاب إلى تجميد المانحين مساعدات تشتد الحاجة إليها في بلد يعاني أكثر من نصف سكانه من الفقر وأدت المصاعب فيه إلى تأجيج الاضطرابات والحروب الأهلية.

وجمدت الولايات المتحدة مساعدات قدرها 700 مليون دولار، كما أوقف البنك الدولي، الذي منح السودان حق الحصول على تمويل بقيمة ملياري دولار في مارس، مدفوعاته. كما قرّر الاتّحاد الأفريقي تعليق عضويّة الخرطوم، وطالب مجلس الأمن بالدفع باتّجاه العودة إلى مؤسّسات الحكم الانتقالي التي كان يُشارك فيها المدنيّون.

السعودية تبقي الباب مواربا بشأن التطبيع مع بشار الأسد

الرياض – أبقت السعودية الباب مواربا بشأن التطبيع مع رئيس النظام السوري بشار الأسد، في وقت يقود فيه الأردن مساعي حثيثة لعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية وما يحمله ذلك من تنفيس عن النظام إقليميا.

وقال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان إن بلاده لا تفكر في التعامل مع رئيس النظام السوري في الوقت الحالي.

وفي معرض رده على سؤال في مقابلة مع قناة سي.أن.بي.سي الأميركية الاثنين حول إن كانت السعودية تفكر في التواصل مع الأسد أسوة بالعديد من الحكومات، قال بن فرحان "السعودية لا تفكر بذلك حاليا".

لكنه أشار إلى أن الرياض تدعم العملية السياسية في جنيف التي ترعاها الأمم المتحدة بين النظام السوري والمعارضة، وأنها تريد المحافظة على الأمن وتدعم ما يحقق مصلحة الشعب السوري.

وكانت الرياض سحبت سفيرها لدى دمشق عام 2011، وجمدت علاقاتها الدبلوماسية مع نظام الأسد، على خلفية قمع قوات النظام للمظاهرات الشعبية السلمية، ما خلف أعدادا كبيرة من القتلى والجرحى.

وتبعتها في ذلك بقية دول مجلس التعاون الخليجي عام 2012، إلا أن الإمارات والبحرين أعادتا فتح سفارتيهما في دمشق نهاية عام 2018، على مستوى القائمين بالأعمال.

وفي أكتوبر 2020 أعادت سلطنة عمان سفيرها إلى دمشق، لتصبح أول دولة خليجية تعيد تمثيلها الدبلوماسي على مستوى السفراء.

ووفقا لتقارير إعلامية، أعادت السعودية في مايو الماضي فتح قنوات مباشرة مع النظام، بزيارة رئيس جهاز المخابرات السعودي خالد الحميدان لدمشق ولقائه بشار الأسد ورئيس مكتب الأمن الوطني علي مملوك، إلا أنه لم يصدر تأكيد أو نفي سعودي لهذه التقارير.

ومؤخرا قال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط إن الجزائر والعراق والأردن لديها رغبة في عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية.

وأكد أبوالغيط أن سوريا قد تعود إلى الجامعة خلال القمة المقبلة في حالة حدوث توافق عربي على مشروع القرار، مشيرا إلى رغبة عدد من الدول في ذلك.

وأعاد الزخم في العلاقات الأردنية – السورية مؤخرا الحديث عن المساعي الأردنية للتطبيع العربي مع دمشق، والتي لا تتحفظ عليها كل من الولايات المتحدة وروسيا وعدد من الدول العربية، فيما يقول مراقبون إن التطبيع مع نظام الأسد سيكون في خطوة أولى عربيا ثم دوليا، بناء على تغيّرات إقليمية واستراتيجية قد تدفع الدول الكبرى والدول العربية المتحفظة إلى تعديل بوصلتها في نهاية المطاف.

ويرى مراقبون أن الحرب في سوريا حُسمت عسكريا لصالح قوات النظام والقوات الحليفة لها منذ عام 2018، بخروج مقاتلي المعارضة المسلحة من محيط العاصمة ومحافظة درعا القريبة منها، وأن فرص إسقاط النظام عسكريا باتت "معدومة" تماما.

وبدفع من حكومات عربية وعلى رأسها الحكومة الأردنية، يدور نقاش عميق في أوساط جامعة الدول العربية حول إعادة تطبيع العلاقات مع النظام السوري، وإعادة مقعد سوريا المعلّق في الجامعة.

وعلقت الجامعة عضوية سوريا في الثاني عشر من أكتوبر 2011، ودعت إلى سحب السفراء العرب من دمشق، إلى حين تنفيذ النظام كامل تعهداته في توفير الحماية للمدنيين.

وبعد مرور عشر سنوات من الحرب في سوريا، لا يزال البلد يعاني من عدم استقرار داخلي وتراجع المستوى المعيشي وأزمات اقتصادية واجتماعية متراكمة، مع عزلة سياسية.

وقدمت دول عربية في بداية الصراع السوري الدعم لفصائل المعارضة السورية منذ أواخر 2011، بعد أشهر على توجه الثورة السورية إلى الخيار المسلح لمواجهة القمع من طرف القوات الأمنية وحملات القتل والاعتقالات.

وكانت للعمليات العسكرية تداعيات مباشرة على أمن واستقرار دول الجوار السوري، لبنان والعراق والأردن.

وأكد التدخل العسكري الروسي في الحرب السورية منذ 2015، وقبله الدعم الإيراني بعشرات الآلاف من مقاتلي المجموعات الشيعية المسلحة اللبنانية والعراقية والأفغانية والباكستانية المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، بقاء نظام بشار الأسد في الحكم وتراجع احتمالات إسقاطه عسكريا.

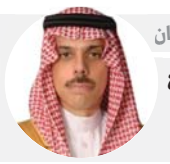
الأمير فيصل بن فرحان
لا نفكر في التعامل مع بشار الأسد في الوقت الحالي

وأدركت الكثير من الدول العربية في وقت مبكر هذه الحقيقة، ورأت أن من مصلحتها إعادة تطبيع علاقاتها مع النظام الحاكم في دمشق.

لكن التحول الأكبر في الموقف العربي كان بدايات عام 2017، الذي شهد خسارة المعارضة المسلحة معركة حلب (شمال)، وخلال 2018 عندما خسرت معارك ريف دمشق ومحافظة درعا (جنوب) وتسليمها أسلحتها للنظام والقبول بالخروج من تلك المناطق إلى الشمال السوري، الذي تسيطر عليه فصائل الجيش الوطني (المعارض) وهيئة تحرير الشام وفصائل أخرى.

ويرى مراقبون أن الانفتاح العربي على دمشق جاء نتيجة لتغيير الولايات المتحدة استراتيجياتها في المنطقة، بعد وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض.

وكان كذلك نتيجة تبعات سياسات الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (2017 – 2021)، الذي تبنى شعار "أميركا أولا"، واتجاه واشنطن حاليا لمواجهة تهديدات صينية مفترضة، والتركيز على إبقاء عمليات الأمم المتحدة للمساعدة عبر الحدود مفتوحة في أجزاء من سوريا لا تخضع لسيطرة قوات النظام.

وتستند معظم الدول العربية التي أعادت علاقاتها مع سوريا على افتراض غير واقعي، بسيطرة النظام على معظم المناطق الحيوية في سوريا ونجاح قواته في فرض الأمن والاستقرار.

وبالرغم من عدم توفر معطيات عن إمكانية تفكيك التحالف بين النظام السوري وإيران، وعدم وجود إرادة سياسية أو رغبة لدى النظام، إلا أن الإمارات والبحرين ودول أخرى تعتقد أن التطبيع مع النظام واستعادة الدور السوري في محيطه العربي والإقليمي سيتكفلان بتحجيم النفوذ الإيراني في سوريا والمنطقة.

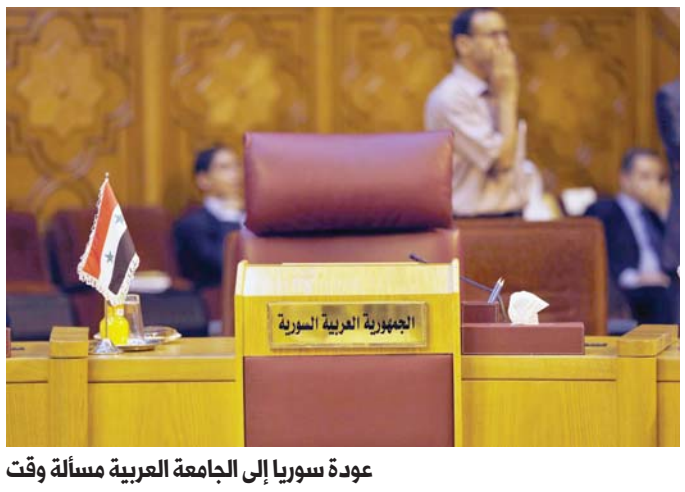

عودة سوريا إلى الجامعة العربية مسألة وقت

وزراء لبنانيون يلوحون بالاستقالة في حال تعنت قرداحي

بيروت – ألمحت مصادر وزارية لبنانية الثلاثاء أنّه في حال إحجام وزير الإعلام جورج قرداحي عن تقديم استقالته، فإنّ مبادرة بعض الوزراء إلى الاستقالة من الحكومة أمر وارد جدا، فيما تزداد الضغوط على حكومة نجيب ميقاتي من أجل اتخاذ إجراء عاجل باستبعاد قرداحي من الكابينة الحكومية كخطوة أولى لتطويق الأزمة مع السعودية ودول الخليج.

وقالت المصادر في تصريح لوسائل إعلام محلية إن "على قرداحي أن يقدّر حجم الأزمة التي تسّبب بها، ويبادر إلى إتخاذ قراره بالخروج من الحكومة بما قد يسهّل من حركة الوساطات مع السعودية لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه".

وكانت السعودية والبحرين والكويت طلبت من سفراء لبنان لديها مغادرة بلادها واستدعت سفراءها من بيروت، وذلك بسبب التصريحات التي أدلى بها الوزير قرداحي ضد تحالف دعم الشرعية الذي تقوده السعودية في اليمن.

وقال قرداحي، الثلاثاء، إنه ينتظر عودة ميقاتي من قمة غلاسكو "لوضع جميع الأوراق على الطاولة"، في ما يخص الأزمة اللبنانية ـ الخليجية.

وأكد أنه "بانتظار عودة ميقاتي من قمة غلاسكو لوضع جميع الأوراق على الطاولة والخروج بعدها بقرار متفق عليه بيني وبينه".

ولم يفصح الوزير اللبناني عن أي قرارات من الممكن أن يتخذها جراء تلك الأزمة، لكنه أعلن قبل يومين، أن استقالته من الحكومة "غير واردة".

ويرى مراقبون تمسك قرداحي، الذي يدعمه حزب الله، بمنصبه يهدف إلى المزيد من تأزيم الأوضاع وتعكيرها بدرجة قد تحتاج الكثير من الوقت والجهد لترميمها.

ويشير هؤلاء إلى أن قرداحي سيستقيل في نهاية المطاف كما كان الأمر مع وزير الخارجية السابق شربل وهبة الذي هاجم السعودية وانتهى بتقديم استقالته من منصبه.

ورغم أن فرصة بقاء قرداحي في منصبه ضئيلة جدا بعد إدانة الداخل والخارج لتصريحاته المناوئة للرياض، حليف لبنان الأهم في المنطقة، يتساءل مراقبون: هل أن استقالة قرداحي كافية لاسترضاء الرياض وتجاوز الأزمة؟

ورجحت مصادر خليجية أن استقالة قرداحي من منصبه قد تخفف الأزمة الدبلوماسية مع السعودية ودول الخليج لكنها لن تحلّ المشكلة.

جورج قرداحي
أنتظر عودة ميقاتي من قمة غلاسكو للخروج بقرار

ويعتقد هؤلاء أن الأزمة بين البلدين أكبر من الأشخاص أو التصريحات بل هي أزمة خيارات سياسية وارتهان بيروت لأجندات حزب الله المعادي للسعودية.

ويسود فتور بين السلطات اللبنانية والسعودية منذ سنوات، في ظل اتهام الرياض المسؤولين اللبنانيين بعدم التصدي لحزب الله، بعدما كانت الرياض من أبرز داعمي لبنان سياسيا وماليا، قبل أن يتراجع دعمها تدريجيا، امتعاضا من دور حزب الله المدعوم من إيران، خصمها الإقليمي الأبرز. وتقول الرياض إن حزب الله يدرّب الحوثيين في اليمن ويساعدهم على تطوير قدراتهم لمهاجمة المملكة المجاورة.

وحتى قبل الإعلان عن ولادة حكومة ميقاتي، التي تم الإفراج عنها بدعم فرنسي – إيراني، تبدي الرياض لامبالاة بالتطورات السياسية في لبنان وترفض تقديم دعم مالي للبنان من أجل تجاوز أزماته. وتشترط الرياض دعمها للبنان بتخلصه من هيمنة حزب الله على البلاد.

ورغم مساعي ميقاتي لمغازلة السعودية وانتظاره إشارة لزيارة الرياض، تنظر المملكة إلى حكومته على أنها حكومة حزب الله.

وبذلت الرياض كل ما في وسعها على مدى سنوات مضت لدعم لبنان وحث الفرقاء على منع ارتهانه إلى أيّ جهة خارجية، لكن اللبنانيين ظلوا ينظرون إلى المملكة كجهة مهمتها ضخ الأموال وتحريك الاقتصاد والسياحة دون أيّ التزام سياسي تجاهها، وهو خيار لم يعد يتماشى مع سياسات الرياض الجديدة.